

مرحلة تحديد المفاهيم

تقرير رقم: 120423

تاريخ إعداد/تحديث الصحيفة: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2017

أولاً. معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع: P164625	البلد: تونس
رقم تعريفي إضافي للمشروع (إن وجد):	
اسم المشروع: مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا - المساعدة الفنية لإعداد المشروع	
رئيس فريق العمل: معاذ شريف	
التاريخ التقديري للتقييم المسبق: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2017	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين: 20 ديسمبر/كانون الأول 2017
أداة الإقراض: تمويل المشروعات الاستثمارية	وحدة الإدارة: GEE05
القطاع: الطاقة	
محور التركيز:	
فئة التصنيف البيئي: ألف	
معالجة مبسطة	
هل هذا المشروع محول؟ نعم [] لا [X]	

ب. أهداف المشروع:

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في مساندة حكومة تونس في تقييم جدوى الربط الكهربائي المشترك بين تونس وإيطاليا.

ج. وصف المشروع:

يشتمل المشروع المقترح (بتكلفة مبدئية تبلغ: 12.8 مليون دولار) على المكونات التالية:

(أ) المكون 1: الدراسات التحضيرية (بتكلفة مبدئية تبلغ: 9.65 مليون دولار أمريكي). ويتألف هذا المكون من الدراسات الثلاث التالية:

- دراسة مسحية أرضية وبحرية. يتمثل الهدف من دراسة الجدوى الأرضية والبحرية في تحديد المواقع المثلى للمشروع لأجل ما يلي: (1) منطقة محطة المحولات؛ (2) مسار كابل التيار المستمر من النقطة البرية للكابل البحري على الساحل إلى محطة المحولات على الأرض (اليابسة)؛ (3) مسار كابل التيار المتردد (المتناوب) من محطة المحولات إلى عقدة الشبكة. ومن شأن هذه الدراسة أن:
 - تحدد الخصائص الجغرافية والبيئية لمسار الخط والمنطقة الخاصة به للتحضير للإجراءات التالية لإصدار التراخيص؛

- تتنظر في أي تداعيات لها علاقة بالمواقع الأثرية، والمناظر الطبيعية والمياه والجوانب الجيولوجية والبيئية؛
- تستكمل التقارير والمسوحات الخاصة بمسار قاع البحر والجوانب الجيولوجية الفنية والأثرية والبيئية.

وبناء على المشاورات مع الجمهور، والمسح البحري، والتحليل الفني، سيتم تحديد النقاط البرية والمسارات المحتملة لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (Elmed interconnector). ومن الضروري إجراء الدراسة المسحية الأرضية والدارسة المسحية البحرية في إطار من التعاون الوثيق مع استشاريين متخصصين في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ومن الضروري إعداد هاتين الدراستين من جانب استشاريين مستقلين، ولكن في إطار من التعاون الوثيق وبالتوازي مع بعضهما بعضا. وستبدأ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بعد شهرين من بدء الدراسة المسحية. وسيكون للاستشاريين المعنيين بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي رأي مهم في اختيار جميع مواقع المشروع. ويتحمل الاستشاريون المعنيون بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي المسؤولية عن الآثار البيئية والاجتماعية على مواقع المشروع، والمواقع الأثرية، والمناظر الطبيعية، والمسار الأرضي، وقاع البحر.

- دراسة الشبكة. سيتم إجراء هذه الدراسة وفق إرشادات الشبكة الأوروبية لمشغلي شبكة نقل الكهرباء، وستحدد هذه الدراسة خطة مشروع الكهرباء (ربط أحادي القطب/ثنائي القطب لعنق الشبكة، وتعزيز الشبكات)، والتكنولوجيا ذات الجدوى، والقدرة الكهربائية المصنفة للخط؛ والأداء المطلوب لنظام التيار المستمر؛ والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات الأخرى؛ وآثار وتداعيات المشروع على قدرات نقل الكهرباء والتكدس عند الحدود الشمالية لإيطاليا؛ والحد الأقصى للطاقة المتجددة التي سيتم دمجها ضمن الشبكة التونسية. ويهدف هذا المكون إلى التحقق من تأمين النظامين عند تشغيل خط مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، ودراسة سلوكيات هذين النظامين

أثناء الطوارئ وتحويل مكونات الشبكات، وتقييم موثوقية هذين النظامين وقدرتهما على الصمود ومجابهة المشكلات والأعطال. كما سيعمل على تأكيد وتحديد مقويات الشبكة التي قد تكون مطلوبة من أجل التشغيل الآمن للشبكات الإيطالية والتونسية.

• **تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين.** ستتضمن هذه الدراسة تقييماً للأثار البيئية والاجتماعية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، وستوصي بإجراءات من شأنها خفض وتخفيف ومعالجة هذه الآثار في تونس في المسار البحري وفي إيطاليا. وسيتعاون الاستشاريون المتخصصون في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بصورة وثيقة مع الاستشاري المعني بالدراسة المسحية بشأن اختيار مواقع جميع المشروعات ومسارات الخطوط نظراً لأن اختيار المواقع على نحو صحيح ومناسب وكاف من شأنه الحد من الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. وستتضمن التقييم البيئي الآثار على التنوع البيولوجي البحري وفي اليابسة في مواقع المشروع، كما سيتناول التلوث، والآثار على النظم الإيكولوجية الأوسع نطاقاً، والآثار المتأتبة من أعمال الإنشاءات على تلوث المياه. ومن شأن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وضع إجراءات تخفيف فعالة للآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية التي تم الوقوف عليها، وكذلك إدارة مخاطر الصحة والسلامة المتوقعة أثناء أعمال الإنشاءات والتشغيل. وستوصي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بأن يقوم المقاولون بإعداد وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بهم بشأن أعمال الإنشاءات، وكذلك خطة شاملة للصحة والسلامة. وستحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مسؤوليات المقاولين، والمهندسين المشرفين، ومطوري المشروع، وغيرهم من أصحاب المصلحة فيما يخص الإدارة البيئية والاجتماعية، والصحة والسلامة أثناء أعمال الإنشاءات والتشغيل، وكذلك الموظفين ذوي الخبرة الدولية المطلوب تعيينهم لهذا الغرض. وسيكون استشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مسؤولاً عن الحصول على التصاريح البيئية في تونس وإيطاليا.

ومن شأن خطة عمل إعادة التوطين والتقييم الاجتماعي تقدير الآثار الاجتماعية للمشروع، ويشمل ذلك مصادرة (نزع ملكية) الأراضي المطلوبة للمشروع وأعمال إعادة التوطين التي قد تنجم عن ذلك. وعلاوة على ذلك، من شأن التقييم الاجتماعي تقدير خسائر سبل كسب العيش، وتحديد الإجراءات التدخلية للتخفيف من هذا الأثر. كما سيتناول التقييم الاجتماعي دراسة المخاطر المحتملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي قد تتأثر من المشروع، لا سيما، فيما يتعلق بإعادة التوطين وفقدان سبل كسب العيش.

وفيما يتعلق بمشاركة المواطنين، سيستفيد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من النتائج المتأتبة من المشاورات مع الجمهور والدراسات الفنية لإعداد تقرير يتضمن دراسة عن المواقع الأثرية، ودراسة عن المناظر الطبيعية، ودراسة جيولوجية، ووثائق بيئية. وسيتم إعداد التقييمات البيئية والاجتماعية والوثائق ذات الصلة وفق القوانين الإيطالية والقوانين التونسية ومعايير الأداء الخاصة بالبنك الدولي وفق منشور سياسة العمليات رقم (OP 4.03) والسياسات

ذات الصلة¹، كما ستتناول هذه التقييمات والوثائق الآثار المحتملة على قاع البحر في تونس وإيطاليا. ونظرًا لطبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن مشروع الربط الكهربائي، سيتم إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وفق معايير الأداء الخاصة بالبنك الدولي، بالإضافة إلى الإرشادات التونسية والإيطالية والأوروبية ذات الصلة.

(ب) المكون 2: الخدمات الاستشارية للعمليات (بتكلفة مبدئية تبلغ: 2.45 مليون دولار أمريكي). سيتطلب اتخاذ قرار

بشأن الهيكل التجاري والتنظيمي والمالي لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتحديد الاتفاقيات الضرورية لتنفيذه مساندة شاملة ستنتم تهيئتها من خلال هذا المكون. وسيضمن هذا المكون، على وجه التحديد، تقديم أعمال استشارية لحكومة تونس، والجهة الراعية للتنفيذ من خلال شركة (Elmed Etudes) أثناء القيام بالمهام التالية:

- التحليل الاقتصادي الإضافي لتقييم أثر المستهدفات الأعلى للطاقة المتجددة وزيادة دمج شبكات كهرباء بلاد المغرب في مشروع الربط؛
- الاتفاق على الهيكل التجاري والتنظيمي؛
- تطبيق الهيكل المتفق عليه من خلال وضع أداة للمشروع وصياغة اللوائح والقواعد المنظمة والعقود ومدونات العمل الضرورية... إلخ، المنظمة لاستخدام الخط والوصول إليه؛
- مساندة تنفيذ هذه العملية، ويشمل ذلك المسؤولية عنها وترتيبات الحكامة الخاصة بهذا الخط، وأساليب التوريدات والمشتريات، والإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار توفير سبل الوصول إلى هذا الخط وتحميل رسوم استخدامه؛
- إعداد نموذج مالي من شأنه تقييم سلامة أداة هذا المشروع؛
- إجراء المفاوضات وتأمين التمويل الضروري لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، ويشمل ذلك تقييم المساهمات من الجهات الراعية، والتواصل مع مقدمي التمويل من القطاع الخاص، وغيرهم من المؤسسات المالية المحلية والأجنبية.

(ج) المكون 3: إدارة المشروع (بتكلفة مبدئية تبلغ: 0.70 مليون دولار أمريكي). يغطي هذا المكون تكلفة إدارة المشروع

الخاصة بشركة (Elmed Etudes) مع استبعاد الأجرور الخاصة بهذه الشركة، أو الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أو شركة تيرنا الإيطالية لنقل الكهرباء وسيضمن ذلك الأنواع التالية من المهام:

- إعداد المواصفات الفنية للعديد من برامج التوريدات، ويشمل ذلك التقييم البيئي والاجتماعي والفني بهدف تحديد مسار الخط المفترض والنقاط البرية الداخلية (أي الدراسات التي سيتم القيام بها في إطار المكون 1). وستستخدم هذه المعلومات بوصفها مدخلات بيانات تخص المواصفات الفنية لهذه البرامج.
- التقييم الفني لعروض المناقصات أثناء مرحلة التوريدات والمشتريات الخاصة بالبنك الدولي.
- المتابعة الفنية للإجراءات والموافقة على التقارير النهائية.
- المشاركة في اجتماعات التنسيق وتنظيمها.

¹ ينبغي أن يتضمن التحليل والمشاورات التي سيتم القيام بها مع وثائق السياسات الوقائية تحليل الفجوات في الأطر القانونية الثلاثة، وتحديد أي منها سيتم العمل به.

- في نهاية الجزء الأول من دراسات الشبكات (التي يجري القيام بها في إطار المكون I)، من الممكن تحديد قائمة بمكونات الشبكات التي لم تقم الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا الإيطالية لنقل الكهرباء بالتخطيط لها بعد. وفي هذه الحالة قد يكون من الضروري إجراء تقييم مسبق للجدوى بهدف تقييم إذا ما كانت خطة الكهرباء المحددة في دراسة الشبكات ذات جدوى، وتنسيق تحقيقها في الوقت المناسب طوال مدة المشروع.
- المشاورات الفنية مع مورد شبكة التيار المستمر عالي الفولطية.
- في نهاية المطاف، ستكون هناك مساندة لجهود الاتصال والتواصل في إطار إدارة المشروع (أي القدرة على مباشرة الاتصالات، وإجراء حوار مع أصحاب المصلحة، والمعارضة الممكنة، ووسائل الإعلام، إلخ).

د. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية (إن كانت معروفة)

تتمثل البنية التحتية المادية التي تتم مساندةها من جانب مشروع المساعدة الفنية المقترح في خط ربط تيار مستمر عالي الفولطية بطول 192 كم وبطاقة 600 ميغاواط في قاع البحر بين إيطاليا وتونس. وسيعمل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (Elmed Interconnector) على تسهيل التجارة في الكهرباء بين تونس وإيطاليا. ويشتمل هذا المشروع على كابل بطول 192 كم في قاع البحر عبر البحر المتوسط بين إيطاليا وتونس، وكابل تحت الأرض بطول 5 كم في تونس، وكابل تحت الأرض بطول 32 كم في إيطاليا. وبالإضافة إلى خط الربط الخاص بالتيار المستمر عالي الفولطية، يتكون المشروع من محطتي محولات للتيار المستمر عالي الفولطية. وتقع إحدى المحطتين في مدينة الهوارية في منطقة الرأس الطيب بتونس. وتقع المحطة الأخرى في منطقة بارتانا في صقلية بإيطاليا.

ويتطلب مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا مقويات وتعزيزات مهمة لشبكات وأنظمة الطاقة الكهربائية في كل من تونس وإيطاليا. ويشمل ذلك إنشاء خط جديد بطول 80 كم به دائرة مزدوجة بطاقة 400 كيلوفولط بين محطة المحولات في الهوارية ونظام نقل الكميات الكبيرة في تونس، على أن يكون ذلك في محطة فرعية جديدة بطاقة 400 كيلو فولط في مدينة المرقية. وعلى الجانب الإيطالي، من المتصور وجود حاجة إلى مقويات إضافية، لا سيما إنشاء محطة جديدة في بلدية كيارومونتي، وتكون ذات دائرة مزدوجة بطاقة 400 كيلوفولط. خط بلدية تشيمينا. ويجري حاليًا إعداد هذه المقويات الأخيرة.

ه. بناء القدرات المؤسسية للبلد المقترض فيما يتعلق بأنظمة الإدارة الاجتماعية والبيئية الفاعلة

من المتوقع أن تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتنفيذ هذا المشروع في إطار تعاون وثيق مع شركة تيرنا الإيطالية لنقل الكهرباء (هي شركة مالكة ومشغلة لشبكة الطاقة الكهربائية).

وستقوم الشركة التونسية للكهرباء وشركة تيرنا الإيطالية لنقل الكهرباء بتحديد الموظفين ذوي الخبرة العملية في مجال إدارة السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية وفي مجال الصحة والسلامة الذين سيساهمون في الإشراف على جميع الدراسات التي يساندها مشروع المساعدة الفنية، ويشمل ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الربط الكهربائي.

وبخلاف هذا المشروع المعني بالمساعدة الفنية، من المتوقع أن تقوم كل من حكومة تونس وحكومة إيطاليا بصياغة شراكة بين القطاعين العام والخاص لإعداد مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا؛ وستكون الهيئة المعنية بهذه الشراكة مسؤولة عن إعداد نظام إدارة بيئية واجتماعية، وتحديد وتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بنشاط القطاع الخاص²، وسيكون كل هذا وفق معايير الأداء الخاصة بالبنك الدولي.

و. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل:

محمد عدنان بيزاوي، أخصائي سياسات وقائية بيئية
أنطوان ليما، أخصائي سياسات وقائية اجتماعية
روبرت روبيلس، استشاري سياسات وقائية بيئية

ثانيًا. معايير الأداء التي قد يتم تفعيلها

يحدد لاحقاً	لا	نعم	معايير الأداء (يرجى شرح السبب)
		X	معايير الأداء 1: تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها
<p>تهدف الدراسات التي يدعمها هذا المشروع إلى المساعدة في إعداد مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا الذي من المتوقع أن يكون تصنيفه البيئي في الفئة ألف وفق الخطوط البحرية للتيار المستمر عالي الفولطية. ومن الممكن أن يترتب على مشروع الربط الكهربائي آثار بيئية سلبية ملموسة، وهذه الآثار إما أن تكون حساسة، أو متنوعة، أو غير مسبوقه. وبالنسبة للجزء البحري من المشروع أثناء مراحل التركيب وأعمال الصيانة والإصلاح والإزالة، فإن هذه الآثار البيئية قد تتعلق بإحداث اضطرابات لقاع البحر مع إحداث آثار على التنوع البيولوجي البحري، وإحداث أضرار/اضطرابات للكائنات الموجودة، وإعادة تعلق الملوثات، وإحداث اضطرابات بصرية، وضوضاء (سفن وآلات وضع الكابلات)، وانبعاثات ومخلفات من السفن. وأثناء مرحلة التشغيل، قد ترتبط هذه الآثار بإدخال طبقة إحلال (أساس) صلبة للمجالات المغناطيسية وللإشعاعات الحرارية. وبالنسبة للجزء الأرضي (على اليابسة) الذي سيتم دفنه أثناء مراحل التركيب وأعمال الصيانة والإصلاح والإزالة، قد تتعلق الآثار البيئية بتغيير الموائل الأرضية، وحرائق الغابات. وهناك آثار أخرى ترتبط بإدارة المخلفات الخطرة والصحة والسلامة المهنية والمجتمعية. وربما تطل هذه الآثار منطقة أوسع من المواقع أو المرافق الخاضعة للأشغال المادية لا سيما في المناطق الساحلية والبحرية.</p> <p>وسيتم إعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة قبل التقييم المسبق لمشروع المساعدة الفنية لتوصيف خطط المشاورات أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وأثناء تنفيذ هذه الخطة، ستكون شركة (Elmed Etudes) مسؤولة عن تعيين خبراء</p>			

² يرجى الاطلاع على تعريف نشاط القطاع الخاص في منشور سياسة العمليات رقم (OP 4.03).

يحدد لاحقاً	لا	نعم	معايير الأداء (يُرجى شرح السبب)
			تقييم بيئي واجتماعي مستقلين غير مرتبطين بالمشروع لإجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الربط الكهربائي. وستشاور شركة (Elmed Etudes) مع المجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع وأخذ وجهة نظرها في الحسبان. وتبدأ شركة (Elmed Etudes) هذه المشاورات في مرحلة مبكرة بقدر الإمكان.
			ومن الممكن إيجاد الإرشادات البيئية ذات الصلة في الوثائق المشار إليها في الحواشي السفلية ⁶⁵⁴³ . وقبل التقييم المسبق، سيفصح البنك الدولي عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية الذي يشمل خطة مشاركة أصحاب المصلحة، وكذلك أي أدوات سياسات وقائية ذات صلة، مثل الشروط المرجعية للدراسات ذات الصلة.
		X	معيير الأداء 2: العمالة وظروف العمل
			سيحدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ظروف العمل وجوانب الصحة والسلامة التي سيتم تطبيقها أثناء أعمال الإنشاءات والتشغيل الخاصة بمشروع الربط الكهربائي من جانب جميع مقاولي الباطن وجميع المقاولين والمطورين.
		X	معيير الأداء 3: الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته
			سيكون منع التلوث ومسؤوليات الإدارة البيئية الأخرى جزءاً من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وسيتم تطبيق ذلك من جانب المطور والمقاولين ومقاولي الباطن العاملين في مشروع الربط الكهربائي في حالة المضي فيه. وسوف تستعين الجهة المتعاملة مع المؤسسة (البنك الدولي) بإرشادات البيئة والصحة والسلامة أو المصادر الأخرى المعترف بها دولياً حسبما يكون ملائماً عند تقييم واختيار الأساليب المعنية بكفاءة الموارد ومنع التلوث ومكافحة آثاره لغرض المشروع.
		X	معيير الأداء 4: الصحة والسلامة المجتمعية
			من خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، سيتم تقييم المخاطر والآثار المحتملة على صحة وسلامة المجتمعات المحلية المتأثرة خلال دورة حياة مشروع الربط الكهربائي، كما سيتم وضع التدابير الوقائية وإجراءات التحكم اللازمة، بما يتوافق مع الممارسات الصناعية الدولية السليمة (GIIP) كما ورد في إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مجموعة البنك الدولي (إرشادات EHS)، أو مصادر أخرى معترف بها دولياً. وسيحدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المخاطر والآثار، ويشمل ذلك أي تدفقات عمالة غير محلية محتملة، وإدارة معسكرات العمال، واقتراح إجراءات التخفيف التي تتناسب مع طبيعتها وحجمها. وتفضل هذه التدابير تقادي حدوث هذه المخاطر والآثار بدلاً من التقليل منها.
		X	معيير الأداء 5: الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسرية
			نظرًا لأن مشروع الربط الكهربائي من المتوقع أن يؤدي إلى نزع ملكية (مصادرة) أراضٍ في تونس وإيطاليا من أجل الجزء الأرضي (الجزء الموجود في اليابسة) للمشروع، سيساعد هذا المشروع الجهة المتعاملة مع البنك الدولي في إعداد خطة عمل

3 إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مجموعة البنك الدولي: نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية

4 إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مجموعة البنك الدولي للموانئ، والمرافئ، والمحطات

5 اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي - تقارير حول الآثار البيئية للكابلات البحرية:

https://qsr2010.ospar.org/media/assessments/p00437_Cables.pdf

6 اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة)

معايير الأداء (يُرجى شرح السبب)	نعم	لا	يحدد لاحقاً
إعادة توطين تشمل مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة في كلا البلدين، وتقييماً للأثر الاجتماعي، وإجراءات للتخفيف، بالتوازي مع تقييم الأثر البيئي.			
معيار الأداء 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	X		
سيحدد تقييم الأثر البيئي كيفية تطبيق معيار الأداء 6 على مشروع الربط الكهربائي في حالة أن يتقرر أنه يؤثر على الموائل الطبيعية والبحرية والأرضية الحساسة أو يؤدي إلى إلحاق تغيير بها. وسيأخذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالمشروع على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، كما سيحدد أي آثار متبقية كبيرة، وأي آثار تراكمية. وستضع هذه العملية في اعتبارها التهديدات ذات الصلة التي تواجه التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مركزةً بشكل خاص على فقدان الموئل والتدهور والتجزئة ووجود الأنواع الدخيلة الغازية والتغيرات الهيدرولوجية وحمولات المغذيات والتلوث. كما يجب أن تضع في اعتبارها القيم المختلفة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من منظور المجتمعات المحلية المتأثرة، وإن كان ملائماً، من منظور أصحاب المصلحة الآخرين. وسيأخذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في الاعتبار الآثار المرتبطة بالمشروع على المناظر الطبيعية الأرضية والمشهد البحري.			
معيار الأداء 7: الشعوب الأصلية		X	
لا توجد شعوب أصلية في منطقة المشروع.			
معيار الأداء 8: التراث الثقافي			X
سيحدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التراث الثقافي ويعمل على حمايته إن تيسر ذلك من خلال ضمان تنفيذ الممارسات المعترف بها دولياً بشأن الحماية، والدراسات الميدانية، وتوثيق التراث الثقافي. وعندما يتقرر من خلال عملية تحديد المخاطر وجود مجال لحدوث آثار على التراث الثقافي، ستقوم الجهة المتعاملة مع البنك الدولي بتكليف مهنيين ذوي كفاءة للمساعدة في تحديد التراث الثقافي وحمايته.			

لا يتم تفعيل منشور سياسة العمليات رقم (OP 4.70) بشأن المشروعات التي تقام على الممرات المائية الدولية: يدعم هذا المشروع عددًا من دراسات المساعدة الفنية في مرحلة تحديد جدوى مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا. ويعبر مسار خط الربط المخطط البحر المتوسط بين تونس وصقلية، وهو مقسم بين بلدين وفق اتفاقية ترسيم الحدود بين تونس وإيطاليا لسنة 1971. ولن يستخدم خط الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا الذي سيكون في قطاع البحر أية مياه، ومن غير المتوقع أن يسبب أي تلوث للمسار البحري. وسيضمن البنك الدولي احترام البلد المقترض لجميع الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية، ومن بينها اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة).

لا يتم تفعيل منشور سياسة العمليات رقم (OP 4.70) بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها.

ثالثاً. خطة إعداد الإجراءات الوقائية

أ. التاريخ المستهدف لاستعراض تعزيز الجودة الذي سيتم عنده الإفصاح عن الشروط المرجعية الخاصة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين، وإعداد صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع: من غير المرتقب إجراء استعراض تعزيز الجودة؛ ومن المقرر عقد اجتماع لاتخاذ القرار في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2017

ب. بالنسبة للمشروعات التي تدرج في الفئة (ج) أو فئة (مؤسسات الوساطة المالية) التي لا تتطلب إعداد موجز للمراجعة البيئية والاجتماعية، سيكون التاريخ المستهدف لإعداد صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع: غير متاح

ج. الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالإجراءات الوقائية التي قد يقتضيها الأمر. يجب تحديد الدراسات المعنية ومواعيد إجرائها⁷ في صحيفة بيانات السياسات الوقائية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع. ونظراً لطبيعة المساعدة الفنية الخاصة بهذا المشروع، لن يتم إعداد الدراسات ذات الصلة بالإجراءات والسياسات الوقائية قبل التقييم المسبق. وقبل التقييم المسبق، سيفصح البنك الدولي عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية الذي يشمل خطة مشاركة أصحاب المصلحة، وكذلك أي أدوات سياسات وقائية ذات صلة، مثل الشروط المرجعية للدراسات ذات الصلة.

رابعاً. الموافقات

		اسم وتوقيع مقدّم الوثيقة:
التاريخ	معاذ شريف	رئيس فريق العمل:
		اعتمدها:
التاريخ	نينا تشي	المنسق الإقليمي للإجراءات الوقائية:
		ملاحظات وتعليقات:
التاريخ	إريك فيرنستروم	المدير المعني بقطاع الممارسات:
		ملاحظات وتعليقات:

7 ملاحظة تذكيرية: تشترط سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات الكشف عن الوثائق المتعلقة بالإجراءات الوقائية قبل التقييم المسبق للمشروع (1) في الموقع الإلكتروني للبنك، و(2) في البلد المعني، في مواقع يسهل على الجمهور العام الوصول إليها وبالشكل واللغة التي يسهل على الأشخاص المحتمل تأثرهم بالمشروع فهمها.